جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

النظام القانوني

لفحص المستندات من قبل المصرف

دراسة مقارنة

رسالة تقدم بها الطالب

تموز شنان حسين مگوطر

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص
(الفرع التجاري)

إشراف أ. د. إبراهيم إسماعيل الربيعي

١٤٣٩ هـ

٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء / الآية: ٢٩

الإهداء

إلى الذين أحباني حباً كريما دونه كل حب وأعطياني من الرغبة في سلوك طريق المعرفة ، الشيء الكثير وأكدا في وجداني أنْ ليس ثمة أمر يرفع الإنسان إلى أعلى المصافات الإنسانية مثل خدمة الفكر ومواصلة البحث ووضع ذلك كله في خدمة المجتمع وقضاياه .

إلى والدي الكبيرين رحمهم الله أُهدي هذا البحث والله ولي التوفيق.

الباحث

شكر وتقدير

بهذه المناسبة أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم أمتناني إلى الأستاذ الدكتور ابراهيم اسماعيل الربيعي المشرف على رسالتي ، سائلا المولى القدير أن يمد في عمره ويوفقه لما فيه الخير والسداد .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان إلى جميع أساتذتي في المراحل الدراسية كافة ، وأخص بالذكر أساتذتي الكرام في كلية القانون ــ جامعة بغداد ، سائلاً الباري عز وجل أن يحفظ الموجودين ، وأن يمن عليهم بالصحة والعمر المديد ، وأن يتغمد الماضين بواسعه رحمته وعظيم غفرانه .

والشكر موصول إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أشرفوا على تدريسي في السنة التحضيرية لدراسة الماجستير في معهد العلمين للدراسات العيا، سائلا الباري عز وجل أن يحفظ الموجودين وأن يمن عليهم بالصحة والعمر المديد وأن يتغمد الماضين بواسع رحمته وعظيم غفرانه .

ويطب لي ان أتقدم بخالص شكري وإمتناني وتقـــديري إلـــى أســـاتذتي الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة ، سائلا الباري عـــز وجـــل ان يحفظهم وأن يمن عليهم بالصحة والعمر المديد .

ويشرفني أن اقدم شكري وامتناني الى جميع أخوتي وزملائي المحترمين ، الذين وقفوا معي وشدوا من ازري لهم جميعاً الموفقية والصحة .

الباحث

المستخلص

سنقسم بحثنا النظام القانوني لفحص المستندات من قبل المصرف (دراسة مقارنة) الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ، ففي المقدمة تناولنا أهمية البحث ومنهجية ونطاقه.

وآما في الفصل الاول فتناولنا مفهوم المستندات ، وقمنا بتقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الآول ماهية المستندات من حيث تعريفها الفقهي والقانوني وطبيعته القانونية وشروط صحتها وانواعها ، واما في المبحث الآخر ، فقد تناولنا ماهية الاعتماد المستندي من حيث تعريفه الفقهي والقانوني وخصائصه، وأطراف عقد الاعتماد المستندي وآنواعه وطبيعتة القانونية .

وآما في الفصل الثاني فقد تناولنا معيار فحص المستندات وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الاول معايير فحص المستندات وهي معايير التدقيق ومعايير الفحص ومعايير المطابقة ، واما المبحث الآخر فقد تناولنا فيه الفحص التفصيلي للمستندات ، حيث تكلمنا في فحص المستندات الرئيسة وفحص المستندات الإضافية وفحص المستندات الإلكترونية .

على حين تناولنا في الفصل الثالث الآثار القانونية لعملية الفحص وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الاول إلتزامات المصارف أي المصرف المراسل والمصرف المصدر للاعتماد ، أما المبحث الآخر فتناولنا فيه فحص الآمر للمستندات ودعاوى التعويض .

وبعد ان تناولنا جميع هذه المواضيع وصلنا الى الخاتمة وتوصلنا فيها إلى عدة نتائج وإبداء المقترحات .

المحتويات

المقدمة	١-٢
الفصل الاول : مفهوم المستندات	4 -٧٤
المبحث الاول : ماهية المستندات	٥ - ٤٤
المطلب الاول : التعريف بالمستندات وطبيعتها القانونية	٦-١٧
الفرع الاول : التعريف القانوني للمستندات	٧- ١٠
الفرع الثاني : التعريف الفقهي للمستندات	١١- ١٤
الفرع الثالث : الطبيعة القانونية للمستندات	١٤ - ١٦
المطلب الثاني : شروط صحة المستندات	١٦-٢٥
الفرع الاول : مطابقة المستندات لشروط عقد الإعتماد	١٧-١٨
الفرع الثاني : تطابق المستندات فيما بينها	١٨-١٩
الفرع الثالث : تقديم المستندات خلال فترة سريان الإعتماد	١٩-٢٢
الفرع الرابع : تقديم كامل للمستندات	٢٣-٢٥
المطلب الثالث : انواع المستندات	٢٥-٣٦
الفرع الاول : المستندات الرئيسه	٢٦-٣٦
اولا: سند الشحن	٢٧- ٣٠
ثانياً : وثيقة التامين	٣٠- ٣٣
ثالثا: القائمة التجارية	٣٣-٣٦
الفرع الثاني : المستندات الاضافية	٣٦-٤٠
اولا : شهادة الوزن	٣٦-٣٧
ثانيا : شهادة المطابقة	٣٧-٣٨
ثالثا: شهادة المعاينة	٣٨-٣٩
رابعا : الشهادة الصحية	٣٩-٤٠
الفرع الثالث : المستندات الالكترونية	٤٠-٤٤
المبحث الثاني : ماهية الإعتماد المستندي	٤٥-٧٤
المطلب الاول : تعريف الإعتماد المستندي وخصائصه	٤٦-٥٣
الفرع الاول : التعريف القانوني للاعتماد المستندي	٤٧-٤٩
الفرع الثاني: التعريف الفقهي للاعتماد المستندي	٤٩-٥١

الفرع الثالث : خصائص الإعتماد المستندي	٥١-٥٣
المطلب الثاني : اطراف عقد الإعتماد المستندي	٥٣-٥٩
الفرع الاول : الامر يفتح الإعتماد (المشتري)	٥٤-٥٥
الفرع الثاني : المصرف فاتح للاعتماد	٥٦-٥٧
الفرع الثالث : المستفيد (البائع)	٥٧-٥٨
الفرع الرابع : المصرف المراسل	٥٨-٥٩
المطلب الثالث : انواع الإعتمادات المستنديه	٥٩-٦٧
الفرع الاول : الإعتماد القابل للإلغاء	٥٩-٦٢
الفرع الثاني : الإعتماد غير القابل للإلغاء	٦٢-٦٤
الفرع الثالث : الإعتماد القابل للتحويل	٦٥-٦٧
المطلب الرابع : الطبيعة القانونية للاعتمادات المستنديه	٦٧-٧٤
الفرع الاول : نظرية الكفالة	٦٧-٦٩
الفرع الثاني : نظرية الارادة المنفردة	٦٩-٧١
الفرع الثالث : نظرية خطاب الضمان	٧١-٧٤
الفصل الثاني : معايير فحص المستندات	٧٥-١٣٨
المبحث الاول : المعايير العامة لفحص المستندات	٧٦-١٠٢
المطلب الاول : معايير تدقيق المستندات	٧٧-٨٤
الفرع الاول : المخالفات الجوهرية	٧٧-٨٠
الفرع الثاني : المخالفات غير الجوهرية	٨٠-٨٢
الفرع الثالث : تقديم ضمان للمصرف مع المستندات غير المطابقة	٨٢-٨٤
المطلب الثاني : معايير الأصول والأعراف الدولية لفحص المستندات	٨٤-٩٢
الفرع الاول : معيار العناية المطلوبة	٨٥-٨٨
الفرع الثاني : معيار ظاهر المستندات	٨٨-٨٩
الفرع الثالث : المدة اللازمة لفحص المستندات	٩٠-٩٢
المطلب الثالث : معايير مطابقة المستندات	٩٣-١٠٢
الفرع الأول : معيار التطابق التام	٩٣-٩٨
الفرع الثاني : معيار التطابق المعقول	٩٨-١٠٠
الفرع الثالث : معيار التطابق المزدوج	١٠٠-١٠٢
المبحث الثاني: الفحص التفصيلي للمستندات	١٠٣-١٣٨

المطلب الاول : فحص المستندات الرئيسة	١٠٤-١٢٢
الفرع الأول : فحص سندات الشحن	١٠٥-١١٣
اولا: فحص سند الشحن البحري :	١٠٥-١٠٩
ثانيا: فحص مستندات النقل الاخرى	١٠٩- ١١٣
الفرع الثاني : فحص وثيقة التأمين	١١٣-١١٨
الفرع الثالث : فحص القائمة التجارية	١١٩-١٢٢
المطلب الثاني : فحص المستندات الاضافية والسفتجة المستندية	١٢٢-١٣٠
الفرع الاول : فحص المستندات الاضافية	١٢٢-١٢٦
اولا: تصدر من الجهات التي سميت بالإعتماد	١٢٣-١٢٤
ثانيا : عدم تعارض البيانات الواردة في المستندات الاضافية مع تلك التـــي وردت في المستندات الاخرى	١٢٤-١٢٥
ثالثا : احتوائها على جميع التوقيعات والتصديقات التي تطلبها الإعتماد مع ذكر رقم الإعتماد	١٢٥-١٢٦
الفرع الثاني : فحص السفتجة المستنديه	١٢٧-١٣٠
اولاً : الاختلافات التي ترد في السفتجة المستندية	١٢٧-١٢٨
ثانيا : قائمة فحص السفتجة المستندية	١٢٨-١٣٠
المطلب الثالث : الفحص التفصيلي للمستندات الالكترونية	١٣١-١٣٨
الفرع الأول : سند الشحن الالكتروني والانظمة المقترحة	١٣١-١٣٦
أولاً : نظام اللجنة البحرية الدولية cmi	١٣٢-١٣٤
ثانياً : نظام البوليرو Borero	١٣٤-١٣٦
الفرع الثاني : فحص المستندات الالكترونية	١٣٦-١٣٨
أولاُ : فحص المستندات الالكترونية وفق لنظام سي ان أي	١٣٧
ثانياً : فحص المستندات وفقا لنظام سيدي وكس	١٣٧-١٣٨
ثالثاُ : فحص المستندات وفقا لنظام البوليرو	١٣٨
الفصل الثالث : الآثار القانونية المترتبة على فحص المستندات	١٣٩- ١٩٨
المبحث الأول : التزامات المصارف بفحص المستندات	١٤٠-١٧٥
المطلب الأول : التزامات المصرف المراسل	١٤٠-١٦٠
الفرع الاول: قبول المستندات	١٤١-١٥٢
اولا : آليات تنفيذ الإعتماد.	١٤٢-١٥٠

ثانيا: ارسال المستندات الى المصرف المصدر للاعتماد .	١٥٠-١٥٢
الفرع الثاني : رفض المصرف المراسل للمستندات	١٥٢-١٦٠
اولا : تصحيح المستندات	١٥٦-١٥٨
ثانيا : التسوية المشروطة	١٥٨-١٦٠
المطلب الثاني : التزامات المصرف المصدر	١٦٠-١٧٥
الفرع الأول: قبول المصرف المصدر للمستندات	١٦٠-١٦٧
أولاً : دفع قيمة الإعتماد الى المصرف المراسل (المنفذ)	١٦١-١٦٥
ثانيا : تسليم المستندات الى المشتري	١٦٥-١٦٧
الفرع الثاني : رفض المصرف الفاتح للمستندات	١٦٧-١٧٥
اولا : افلاس العميل :	١٧٠-١٧١
ثانيا : غش المستفيد (البائع)	١٧١-١٧٤
ثالثا: المستندات المخالفة	١٧٤-١٧٥
المبحث الثاني : فحص الامر بفتح الإعتماد للمستندات	١٧٦-١٩٨
المطلب الاول : قبول او رفض المستندات	١٧٧-١٨٤
الفرع الاول : قبول المستندات	١٧٧-١٨١
اولا : دفع قيمه الإعتماد	١٧٩-١٨٠
ثانيا : المصروفات	١٨٠-١٨١
الفرع الثاني : رفض المستندات (الترك)	١٨١-١٨٤
اولا : ارسال المستندات للمصرف مباشرة	١٨٣
ثانيا : اذا كانت المستندات بأسم المشتري او لأمره	١٨٣
ثالثا : وجود حل اخر	١٨٤
المطلب الثاني : حالات التعويض	١٨٤-١٩٨
الفرع الاول : اركان المسؤولية العقدية	١٨٤-١٩٥
أولا : الخطأ العقدي	١٨٥-١٨٨
ثانيا : الضرر	١٨٨-١٩١
ثالثا : العلاقة السببية بين الخطأ والضرر	١٩١-١٩٥
الفرع الثاني : دعاوى التعويض	١٩٥-١٩٨
اولا : تحفظ المشتري	١٩٦
ثانيا : عدم حيازة المصرف للبضاعة	١٩٦

ثالثا : فتح اعتماد جديد	١٩٦
رابعا : اعتراف المصرف بالخطأ	١٩٧
خامسا : خطاب الضمان الملاحي	١٩٧-١٩٨
الخاتمة	١٩٩-٢٠٢
المصادر	٢٠٣-٢١١